الفصل السابع

الحركة القومية التركية والإصلاح الدستوري

نشأت الدولة العثمانية نشأة إسلامية خالصة، مشبوبة بإيمان عميق، متوجهة إلى أهداف عقائدية صريحة، تخوض حروبها بحمية دينية شديدة، وكانوا ينادون بعبارة «إما غاز.. وإما شهيد». فمنذ بداية تأسيسها أطلق على زعيمها لقب الغازي ـ أي المجاهد في سبيل الله ـ وظل هذا اللقب يسبق كل الألقاب ويبعث كل أسماء السلاطين العظام، وكانت غايتها الدفاع عن الإسلام ورفع رايته على الأنام في جميع العهود[1].

لذلك صبغت الدولة شعباً وسلطاناً أو خليفة، حكومة وجيشاً وتشريعاً وثقافة ونهجاً وضميراً هدفاً ورسالة بصبغة إسلامية خالصة منذ النشأة وعلى مدى سبعة قرون. والفكرة الإسلامية كوطن وملة وجنسية وتاريخ كانت هي الكيان الأساسي للأمة والفرد، حية في الذات، فالسلاطين العثمانيون أنفسهم لا يدركون نسباً إلا نسبهم الإسلامي الصريح، وما كانوا ينتسبون إلى الأتراك بالمعنى العرقي أو القومي بل بالجد وأكد الأتراك أنهم لا ينتسبون إلا للإسلام وتراث الإسلام وحضارة

(١) محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية، القاهرة ١٩٨٩، ص ٥٤.

المسلمين، وأنهم مسلمون وبعيدون عن العرقية والقبلية والشعوبية. وجميع المسلمين كانوا يسجلون في سجلات المواليد وفي بطاقات الهوية كمسلمين فحسب دون أن يذكر الجنس. كما أن اللغة كانت تدعى العثمانية وليست التركية، وقد أسهمت في تكوينها لغات المسلمين الرئيسية كالعربية والفارسية والأوردية والتركية، وشكلت اللغة العربية أكثر من ستين بالمائة من اللغة العثمانية. وهكذا قطع الأتراك كل صلة لهم بماضيهم قبل الإسلام، وانتسبوا للإسلام وتباهوا به وبتاريخ الإسلام[١].

وقد حققت الدولة العثمانية آمالًا عظيمة تمثلت برفع راية الإسلام على قلاع كثيرة من عواصم أوروبا الكبرى وإخضاع كثير من الممالك والإمارات للحكومة الإسلامية، وأخذ ظل الإسلام يمتد حتى أوشكت جيوش المسلمين في شرق أوروبا وغربها أن تسيطر على العالم.

ومما يجدر ذكره أن الدولة العثمانية هي التي قاومت الاستعمار الغربي ممثلًا في الاستعمار الإسباني والبرتغالي وغيرهم، واستعادوا موانئ وشواطئ العرب لتكون عربية إسلامية. ويعلم الصليبيون واليهود أن الذي حفظ ديار العرب من السيطرة والاحتلال الأجنبي هم العثمانيون وليس غيرهم. فأخذ المستعمرون يعملون لتقويض الدولة العثمانية من خلال عملية الغزو الفكري والتغريب[٢].

وكانت دعاوى القومية والوطنية من بين وسائل الغزو الفكري ذلك لأن العقيدة الإسلامية عقيدة جهاد. فنشر المستعمرون القومية لتحويل حركات الجهاد الإسلامي إلى حركات وطنية لأن الحركة الوطنية تنظر إلى العدو على أنه مستعمر وليس كافراً. كما أنها أرادت تحويل حركات

---

(١) محمود الشاذلي، المرجع السابق، ص ٥٤.

(٢) أمين شاكر، سعيد العريان، محمد عطا، تركيا والسياسة العربية، القاهرة ١٩٦٢، ص ٤٧.

الجهاد إلى حركات سياسية عن طريق تحويلها إلى حركات وطنية وتيسير عملية التغريب من خلالها حيث إن عملية التغريب أو الغزو الفكري تهدف إلى طمس شخصية المسلم وفقدان هويته الإسلامية لإضعافه والقضاء عليه لأنه يفقد إيمانه بالله وبالدين، وينظر إلى عدوه نظرة إكبار وإجلال وأي ضعف أكبر من فقدان المسلم لإيمانه بدينه وعقيدته.

وأدت عملية التغريب إلى فقدان المسلم لعقيدته وأخلاقياته ونقل عن الغرب الأوروبي ما يضر وما يفسد وعجز عن نقل ما ينفع، لذلك نقل المستغربون عن الغربيين وسائل اللهو والعبث والمجون، ولم ينقلوا عنهم التقدم العلمي والقدرة على الانضباط في العمل وغير ذلك، بل وصل بهم الأمر أنهم كانوا يتباهون بالانسلاخ عن دينهم ووطنهم وعقيدتهم وأخلاقهم. وكان ذلك تنفيذاً دقيقاً لوصية الملك لويس التاسع الذي سجن في المنصورة حينما أوصى الغرب بغزو المسلمين غزوا فكرياً بدلًا من الغزو العسكري غير المجدي[1].

ومما يجدر ذكره، أن الحركات القومية في العالم حركات علمانية، حيث إن القومية ألغت الدين من حسابها، وجعلت الاجتماع على الأرض واللغة هو الأصل، ورفضت كل ما يعارض ذلك من دين وخلق وفضيلة، فإذا قلت لهم إن الله كرم بني آدم وجعلهم قبائل وشعوباً ليتعارفوا، وجعل أكرمهم عند الله أتقاهم وأتبعهم لشريعته، وجعل الدين هو جنسية المسلم، فهو صاحب منهج وعقيدة قبل أن يكون عبداً للوطن والقومية، إذا قلت لهم ذلك لووا رؤوسهم ورأيتهم يصدون وهم مستكبرون، وقال قائلهم كفرنا بما تدعونا إليه، وإذا حذرتهم من عذاب الله من جهنم أصروا على موقفهم من الكفر[2].

---

(١) محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٧٩ ــ ٢٨٠.

(٢) د/صالح العبود، القومية العربية على ضوء الإسلام، القاهرة ١٩٧٣، ص ٢٥.

ففي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، سنحت الفرصة لعدد من الأتراك بالسفر إلى الغرب لتلقي العلم، فوجدوا ضالتهم في الصناعة والعلوم (في المصانع والمدارس)، وقد تأثروا كثيراً بالنهضة الأوروبية. وعلى هذا الأساس انصبت إصلاحات محمد علي ومحمود الثاني ومن تلاهما بهدف الحصول على المال والقوة وإيجاد قوات مسلحة حديثة. ولكن ما أن أدخلت الإصلاحات على النمط الأوروبي حتى سحبت وراءها المؤثرات الأوروبية الأخرى، وبخاصة الأفكار ونظم الحكم وأساليب الحياة الأوروبية. وعملوا على إدخال مفاهيم القومية والوطنية في وعي العثمانيين[1].

حركة تركيا الفتاة:

حرص الغرب الأوروبي بزعامة بريطانيا على إنهاء الدولة العثمانية وتوزيع أملاكها، فعمل على إنشاء حركات قومية على أيدي المتنورين والمثقفين الأتراك الذين تعلموا في الغرب وفق الأساليب العلمانية. والحركة القومية التركية حركة علمانية تستند أساساً على وعي الطبقة المتوسطة وقطاع المثقفين منها، وهو القطاع المتأثر بالآراء والأفكار الليبرالية الأوروبية وهو الذي تولى أفراده مناصب الحكم والإدارة في الإمبراطورية، وكانت هذه الحركة تعمل من أجل تحقيق أربعة مبادئ، هي: الحرية الفردية، والنظام الدستوري، وهدم الإقطاع، والتحرر الوطني من السيطرة الأجنبية[2].

وعلى ذلك، فإن الطبقة الحاكمة أو الصفوة النابهة من قطاع المثقفين الأتراك، راحت تكافح في سبيل إقامة الحياة الدستورية ووقف

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٢٤ ــ ٢٢٥.
(٢) محمد أنيس، الدولة العثماني والشرق العربي، ص ٢٤٦ ــ ٢٤٧.

استبداد السلاطين. ولا شك أن حركة التنظيمات قد ساعدت على ذلك كثيراً، أولًا بهدم الإقطاع في أشكاله القديمة، وثانياً باستخدام الأنظمة الغربية في كافة الإدارات العثمانية والجيش بالذات، وثالثاً الاتجاه نحو إقامة حكم مركزي في تركيا نفسها، وفي الولايات التابعة للدولة العثمانية[1].

ورغم أن تاريخ الحركة التركية ضد استبداد السلاطين بدأ عام (١٢٧٦هـ / ١٨٥٩م)، عندما اكتشفت في هذا العام مؤامرة كانت تستهدف عزل السلطان عبد المجيد أو اغتياله إذا لزم الأمر، مما أدى إلى إلقاء القبض على زعمائهم وزج بهم في السجون، فقد كانت الآراء التحررية والدستورية معروفة من قبل في الدولة العثمانية. وقد ظهرت هذه الآراء في كتابات صادق رفعت باشا التي كان لها تأثيرها على إصلاحات السلطان عبد المجيد ومصطفى رشيد باشا. كما أن محمد علي باشا والي مصر قد أنشأ مجلس الشورى عام (١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م)، وكان يتألف من ١٥٦ عضواً من كبار موظفي الحكومة والعلماء والأعيان، وينعقد في السنة مرة واحدة قد تستمر بضعة أيام، لاستشارته في شؤون الإدارة والتعليم والأشغال العمومية[2].

كذلك أنشأ السلطان عبد المجيد نفسه في عام (١٢٦٢هـ/١٨٤٥م) مجلساً في الآستانة يضم أعيان الولايات بواقع اثنين عن كل ولاية، وذلك بهدف التعرف على الولايات ومدى حاجتها إلى الإصلاح وفي عام (١٢٧٥هـ / ١٨٥٨م) أصدر باي تونس (محمد باشا) دستوراً سمي عهد الأمان، وفي عهد الصادق باي وبفضل جهود الوزير خير الدين باشا تم تعديل هذا الدستور، وأسس مجلس تشريعي (٦٠ عضواً) له سلطات

---

(١) Ram Saur, E,E, The Young Turks. Prelude to The Revolution of 1908, P.4.
مقتبسة من كتاب الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب. ص ٤٢ ــ ٤٣.

(٢) السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص ٤٤.

واسعة، منها حق خلع الباي إذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور[1].

وفي عام (١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م) قام إسماعيل باشا في مصر بأول تجربة لتأسيس مجلس نيابي منتخب، وهو مجلس شورى النواب (٧٥ عضواً)، وسلطته محدودة، ولم تكن قراراته تعدو أن تكون رغبات ترفع إلى الوالي وله فيها القول الفصل[2].

ومهما يكن من أمر، فقد ظهرت في الستينات من القرن التاسع عشر انتقادات لأعمال الحكومة وبرنامجاً للإصلاح الدستوري. وقد ظهر ذلك في دوائر الأدباء والشعراء والمستنيرين الأتراك بصفة عامة ومن أبرزهم نامق كمال وضياء باشا وإبراهيم شناسي. وقد وجدت هذه الآراء في صحافة هذه الحقبة[3] ومنها جريدة حوادث، وترجمان أحوال، ومرآة وعين وطن وغير ذلك.

والواقع أن نامق كمال وزملاءه من متنوري الأتراك كانوا من وراء الحركة المطالبة بالإصلاح الدستوري في عهد السلطان عبد العزيز (١٢٧٨-١٢٩٣هـ / ١٨٦١-١٨٧٦م). حقيقة أن السلطان عبد العزيز قد عمل على صبغ الدولة العثمانية بالصبغة العلمانية، وبدأ تنفيذ بعض المشروعات العامة النافعة. وأدخل بعض التحسينات على وسائل المواصلات، واهتم باستثمار الموارد الطبيعية في إمبراطوريته، وأوجد نظاماً تعليمياً علمانياً يتألف من المدارس الابتدائية والثانوية وهي مدارس كانت مفتوحة لكل التلاميذ على اختلاف دياناتهم. وفضلاً عن ذلك، فقد أصدر عام (١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م) محكمة عليا قضائية

---

(١) الحبيب ثامر، هذه تونس، تونس ١٩٦٣، ص ٢٣ وانظر كذلك Lewis, B. The Emergence of Modern Turkey, PP110 - 111.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، ص ٥٤٤ ــ ٥٤٥.

(٣) السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٥.

(ديوان الأحكام السلطانية) كانت تتكون من عدد متساو من الأعضاء المسلمين والنصارى، وأنشأ في العام نفسه مجلساً للدولة على الطراز الفرنسي، كانت له اختصاصات تشريعية وإدارية، ويتكون أعضاؤه من المسلمين والنصارى[١].

ومع ذلك، فقد كان السلطان عبد العزيز غير جاد في إصلاحاته، وكان يريد إقناع الدول الأوروبية بأن ثمة إصلاحاً على المبادئ الأوروبية يجري في الدولة العثمانية، لعل هذا يؤدي إلى اقتناع هذه الدول بصلاحية الدولة العثمانية في البقاء، فتكف يدها عن التدخل في شؤونها بحجة حماية العناصر المضطهدة داخل الدولة العثمانية[٢].

ويقول ساطع الحصري: «قامت الدولة العثمانية بإجراء إصلاحات واسعة النطاق في عهد التنظيمات، على أساس الاقتداء بالغرب، واقتباس النظم والأساليب العصرية من الغرب، إلا أن الدولة العثمانية لم تتخل عن صفتها الإسلامية، وبقيت دولة عثمانية إسلامية بكل معنى الكلمة»[٣]. ويقول أيضاً: «... إن كل شيء في السلطنة العثمانية كان ينعت تارة بالعثمانية وطوراً بالإسلامية. ولكنه ما كان ينسب إلى التركية أبداً. وأما فكرة القومية التركية، فما كانت تجول إلا في خواطر رجال الدولة ومتنوري الأمة ولا في أذهان سواد الشعب وعوام الناس».

ويظهر من كل ما تقدم أن الأتراك العثمانيين كانوا مرتبطين بفكرة الوطنية العثمانية الإسلامية ارتباطاً شديداً أو بعيداً عن الشعور بالقومية التركية حتى الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني (١٣٢٧هـ/١٩٠٩م)[٤].

---

(١) Marriott, Sir. J.A., The Eastern Question, PP.311 - 312.
(٢) محمد أنيس، المرجع السابق، ص ٢١٢.
(٣) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، بيروت ١٩٦٢، ص ١٢٩ ــ ١٣٢.
(٤) ساطع الحصري، محاضرت في نشوء الفكر القومية ص ١٣٢ ــ ١٤٠.

وعلى العموم، فإن الحركة القومية التركية وبالتالي المطالبة بالإصلاح الدستوري، إنما ترتبط في مبدأ نشأتها بحركة تركيا الفتاة (تركيا الحرة أو الليبرالية). وقد عمد القائمون بهذه الحركة إلى تأسيس جمعية سرية لكي تضع دستور الحركة وبرنامجها. ففي يونيو عام (١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م) قامت مجموعة صغيرة من العناصر التركية الوطنية ذوي الميول الليبرالية، والتي كان يبلغ عددها ستة من أبرزهم نامق كمال والأمير مصطفى فاضل من أسرة محمد علي وشقيق الخديوي إسماعيل، بعقد اجتماع سري اتفق فيه على تأسيس جمعية سرية (جمعية شباب العثمانيين). ومما يستلفت النظر أن جمعية تركيا الفتاة أو جمعية شباب العثمانيين قد اتخذت لنفسها برنامجاً على غرار جمعية الكاربوناري الإيطالية، كما أنها نمت بسرعة، وأصبح عدد أعضائها في وقت من الأوقات ٢٤٥ عضواً[١].

ومن الجدير بالذكر أن قيام حركة تركيا الفتاة كان يعني أن الطبقة المثقفة التركية قد شعرت بأن الحاجة باتت ماسة لوجود قوة من العناصر الوطنية تتولى فرض الإصلاح فرضاً على السلاطين العثمانيين، بحيث لا يترك مصير حركة الإصلاح في أيديهم، كما أن قيام حركة تركيا الفتاة كان يشير إلى إحساس الطبقة المثقفة التركية بقوتها الذاتية وحاجتها إلى التعبير عن نفسها[٢].

وقد نشط أعضاء الحركة في النقد لبرامج الإصلاح من خلال كتاباتهم الأدبية، فظهرت في كتابات الأتراك تعبيرات جديدة على الفكر التركي، مثل «الحرية الفردية» و «الوطن» و «الدستور» والبرلمان وغيرها. ولما تحول دعاة الأفكار الجديدة من النقد إلى الثورة، ونظراً لسياسة السلطان عبد العزيز الاستبدادية وكراهيته لكافة الاتجاهات الجديدة،

---

(١) السيد رجب حراز، المرجع السابق: ص ٤٧.

(٢) Ramsaur, E - E. The Young Turks, P.3.

فقد هرب أعضاء الجمعية إلى الخارج وخاصة باريس وأقام بعضهم فيها في حين أقام آخرون في لندن[1]. وتتفق هجرة زعماء تركيا الفتاة إلى أوروبا الغربية مع بداية تحول الحركة القومية التركية من مجال الأدب إلى مجال السياسة. ففي عام (١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م) ظهرت في لندن أول جريدة تعبر عن اتحاد الأتراك الأحرار (جريدة الحرية)، وكان رئيس تحريرها رفعت بك وقد صدر العدد الأول منها وكان يحتوي على مقالين رئيسيين كتبهما نامق كمال. أحدهما بعنوان الوطنية والآخر الشورى ويركز في المقال الأول على الفكرة الوطنية والقومية، في حين يركز في المقال الثاني على ضرورة قيام حكومة عثمانية مسؤولة أمام الشعب. وظلت معظم المقالات تركز على الوطنية وتعرض أعضاء الجماعة للنفي والاعتقال والاضطهاد[2]. وذلك لأن أفكارهم كانت تلقى استجابة وصدى واسع النطاق لدى الناس الناقمين على الدولة.

عزل السلطان عبد العزيز:

وكان مدحت باشا قد برز كقائد لحركة تركيا الفتاة في تركيا نفسها، ولو أنه لم يكن له صلة مباشرة بالنشاط الدائر في لندن وباريس. ويعتبر مدحت باشا نموذجاً للطبقة التركية المثقفة الجديدة التي تولت المناصب الإدارية والحكومية في الدولة العثمانية فقد حصل على وظيفة في الصدارة العظمى، ثم ترقى سريعاً بعد ذلك في خدمة الباب العالي وقام بعدة زيارات إلى عواصم أوروبا. وبعد عودته شغل عدة وظائف حكومية. وعين حاكماً في عام (١٢٨٢هـ / ١٨٦٥م) على ولاية الدانوب الجديدة، وأسندت إليه في عام (١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م) رئاسة

---

(١) سيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٢) Lewis, B., op. Cit., PP.151 - 152.

مجلس الدولة، ثم عين حاكماً على ولاية بغداد (١٢٨٦-١٢٨٩هـ / ١٨٦٩-١٨٧٢م). وفي جميع هذه المناصب التي تولاها، أظهر مدحت باشا دراية ومقدرة وكفاءة، مما أدى إلى ازدياد شهرته[١].

وكان السلطان العثماني عبد العزيز قد عهد إلى محمود نديم باشا بمنصب الصدارة العظمى وهو من المحافظين وتربطه علاقات وطيدة بالسفير الروسي. وقد ظهر تياران رئيسان في الدولة العثمانية في عام (١٢٨٨هـ / ١٨٧١م)، وكلاهما يتصارعان حول مسألة الإصلاح ونظام الحكومة فهناك فريق الإصلاح ويقابله الفريق المحافظ الذي كان يرى عدم المساس لسلطة السلطان والعناصر الإسلامية للمحافظة على تماسك الدولة. وكان الصدر الأعظم محمود نديم باشا قد وفر للسلطان الفرصة بتعزيز رأي المحافظين وتأكيد ادعاءه بالخلافة لمساندة حكمه ضد فريق الإصلاحات والتنظيمات[٢].

واشتد سخط بعض الجماعات على ممارسات السلطان الاستبدادية، وازداد القلق بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وإعلان إفلاس الحكومة العثمانية. وقد أدى ذلك الوضع إلى انتشار أفكار الدستور والبرلمان والعثمنة، وفي الأفكار التي روج لها مدحت باشا وغيره وجرت مناقشتها على صفحات الجرائد. أما المحافظون فقد عزوا متاعب الدولة إلى التنظيمات والعلمانية ونفوذ الأجانب، وتدخلهم في شؤون الدولة ومساواة غير المسلمين بالمسلمين، مما أدى إلى انتعاش إسلامي كان من نتيجته التضييق على المنصرين وطرد المعلمين والخبراء الأجانب، والتضييق على المدارس الأجنبية. وجرى الاعتداء على الأجانب في الشوارع لأول مرة منذ عهد سليم الثالث واشتدت

---

(١) انظر سيرة مدحت باشا بقلم ابنه علي حيدر في الكتاب التالي:
Midhat, Ali Haydar, The life of Midhat, London 1903.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٢٩.

المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية والوضع الذي كان يتمتع به الأجانب. وفي الوقت الذي اضمحلت فيه جملة التنظيمات جاءت أحداث البلقان لتذكي الاتجاه الإسلامي[١].

وإزاء تردي الأوضاع في البلاد، أقال السلطان الصدر الأعظم محمود نديم باشا، وعين بدلًا منه مدحت باشا في أغسطس عام (١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م) صدراً أعظم. ولكنه أعفي من منصبه بعد شهرين ونصف لاختلافه مع السلطان في الرأي والفكر. وأسندت إلى مدحت باشا عدة مناصب وزارية لم يكن يستمر فيها طويلًا[٢].

وفي أثناء ذلك كان مدحت باشا وزملاؤه من أحرار الأتراك قد أقر رأيهم على ضرورة وضع حد للأزمة الاقتصادية ووضع حد لسلطة السلطان عبد العزيز المطلقة، وذلك لوضع دستور يحد من سلطة السلطان، كما أن الدستور يعمل على منع انهيار الدولة وتدهورها.

ويبدو أن العمل في وضع الدستور قد بدأ على الفور بعد أن انضم مدحت باشا عام (١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م) إلى وزارة رشدي باشا. وقد جاء الدستور مشابهاً للدستور البلجيكي الصادر عام (١٢٤٧هـ / ١٨٣١م)، وكان مدحت باشا ومعه مجموعة من كبار موظفي الحكومة ويساعدهم ضباط الجيش قد قاموا في ٣٠ مايو ١٨٧٦م (١٢٩٣هـ) بخلع السلطان عبد العزيز وعزله بانقلاب أبيض عززته فتوى شيخ الإسلام. وولى الثائرون السلطان مراد الخامس الذي كان على علاقة بأعضاء تركيا الفتاة ويميل إلى إعلان الدستور[٣].

وكان السلطان مراد الخامس على جانب كبير من الذكاء والثقافة

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٣٠.

(٢) السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، ص ٥٠.

(٣) Lewis, B., op. Cit., P.160.

التركية والغربية، كما أبدى اهتماماً بالأدب والعلوم والشؤون الأوروبية. وزار أوروبا والتقى ببعض الأوروبيين، وانخرط في سلك الماسونية، وكان على اتصال بنامق كمال أحد أعضاء الحركة وغيره. ويبدو أنه كان ميالًا إلى الدستور والليبرالية والعلمانية. وكانت هذه الاتصالات معروفة لدى أخيه عبد الحميد وعمه السلطان عبد العزيز الذي حدد حريته في أواخر عهده مما جعل مراد يسرف في شرب الخمر كما أن تأكيده على تساوي المسلمين بالنصارى قد نفر منه بعض العثمانيين المحافظين[1].

ويبدو أن هذه الأمور قد أثرت على السلطان مراد مما أدى إلى اختلال قواه العقلية بعد توليه الحكم، وخاصة بعد انتحار عمه السلطان عبد العزيز ومقتل عدد من الوزراء على يد الأمير يوسف عز الدين ابن عبد العزيز. وإزاء ذلك، قرر مدحت باشا والوزراء عزل السلطان مراد الخامس على أساس اختلال قواه العقلية. وفي ٣١ أغسطس عزل مراد وعين أخوه عبدالحميد سلطاناً باسم عبد الحميد الثاني، وذلك بعد أن قبل فكرة الحكم الدستوري[2].

إعلان الدستور:

عين السلطان عبد الحميد الثاني مدحت باشا صدراً أعظم، ثم أعلن في ٢٣ ديسمبر (١٢٩٣هـ / ١٨٧٦م) الدستور الذي يضمن الحريات المدنية وينص على مبدأ الحكومة البرلمانية. وبموجب هذا الدستور، كان البرلمان يتكون من مجلسين: مجلس النواب أو المبعوثان ثم مجلس الأعيان أو الشيوخ[3].

غير أنه سرعان ما عزل السلطان عبد الحميد مدحت باشا في ٥

(١) Lewis, B, op. Cit., P.159.

(٢) Ibid.

(٣) Lenzowski, G., The Middle Eest in World Affairs, P.26.

فبراير عام ١٨٧٧م (١٢٩٤هـ)، وأمر بنفيه خارج البلاد. وقد برر السلطان عمله هذا استناداً إلى الدستور الجديد، وقد تم ذلك في وقت تعرض فيه مدحت لهجوم من المحافظين الأتراك ومن أحرار الأتراك المنادين بالدستور فلم تحدث ردود فعل إزاء عزله[١].

وقد نص الدستور على فصل السلطات من حيث الشكل لا المضمون، كما أن التغييرات التي طرأت على نظام الحكم طبقاً له كانت من قبيل التطور، فلم يفكر أحد في تقليص حق السلطان في السيادة، كما نص الدستور على أن شخص السلطان مصونة لا تمس، وأنه لا يسأل أمام أحد عن أعماله، ومن ثم كان الدستور مرتهناً بشخصه[٢]. فله وحده حق تعيين وإقالة الوزراء، كما أنه هو الذي يعقد المعاهدات ويعلن الحرب ومعاهدات الصلح، وهو القائد العام للقوات المسلحة. ومن حقه كذلك إصدار كافة القوانين في شتى المجالات دون الرجوع إلى البرلمان. وهكذا ظل السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣-١٣٢٧هـ / ١٨٧٦-١٩٠٩م) يتمتع بالسلطة التي سبق لأسلافه أن تمتعوا بها، بحيث إن مدحت ذاته كان أول الضحايا. كما أن الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور للسلطان حدت من سلطة رئيس الوزراء بحيث لم يتح له أن يلعب سوى دور ثانوي في تسيير دفة الحكم[٣].

ونص الدستور على حرية أعضاء البرلمان في إبداء آرائهم وفي التصويت، وكان لا يمكن محاكمتهم إلا إذا تجاوزوا حدود قوانين المجلس. وحدد الدستور اللغة التركية العثمانية باعتبارها اللغة الرسمية

---

(١) Miller, W. op. Cit., P.368.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٣٤.

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٣٤.

للدولة التي يجري بها الحديث في كل الجلسات، كما نص على أن يكون التصويت سرياً أو علنياً بحسب الظروف، وعلى أن يقر مجلس النواب الميزانية دون تدخل من جانب السلطان بعكس الحال فيما يتعلق بالقوانين العادية[١].

وأما بالنسبة لحقوق الأفراد فقد أعلن الدستور أن العثمنة هي السياسة الرسمية للدولة في إطار مبدأ المساواة الذي نصت عليه التنظيمات فقد خلع الدستور صفة العثمانيين على كل رعايا الدولة أيّاً كان دينهم، ونص على تمتعهم بالحرية الشخصية، وعلى تساوي كل العثمانيين أمام القانون وعلى منحهم نفس الحقوق مع إلزامهم بنفس الواجبات. ونص الدستور كذلك على استقلال القضاء وأبقى على المحاكم الشرعية على أن يلجأ غير المسلمين لمحاكم الملل في المسائل المتعلقة بشؤونهم الدينية[٢].

وقد أمر السلطان عبد الحميد بأن يوضع الدستور موضع التنفيذ، وبأن تجري انتخابات عامة، كانت الأولى من نوعها في التاريخ العثماني. وقد اشترك في هذه الانتخابات أهالي الولايات العربية.

ونظراً للصعوبات التي كانت تواجهها الدولة بسبب أحداث البلقان قرر مدحت ألا تكون الانتخابات مباشرة، بل أن يجري انتخاب النواب على أيدي مجالس الولايات والمحافظات، وعلى أن يقرر الباب العالي مبعوثي كل محافظة بحسب عدد السكان وأن يقرر حاكم كل ولاية نسبة المسلمين إلى غير المسلين. وحين تم ذلك جرى تمثيل المسلمين (٧١ مقعداً) والنصارى (٤٤ مقعداً) واليهود (٤ مقاعد)[٣].

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٣٥.

(٢) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ٩٩.

(٣) نفس المرجع، ص ١٠٠.

اجتمع أول برلمان عثماني في ٢٩ مارس ١٨٧٧م (١٢٩٤هـ)، وكان مجلس الأعيان والشيوخ يتكون من ٢٦ عضواً بالتعيين من بينهم ٢١ مسلماً، في حين كان مجلس النواب يتكون من مائة وعشرين عضواً. وقد قام بعض النواب العرب بدور هام خلال المناقشات. غير أن مجلس المبعوثان لم يعمر طويلًا. فقبل أن يتم المجلس دورة انعقاده الثانية، طلب النواب في ١٣ فبراير عام ١٨٧٨م (١٢٩٦هـ) أن يمثل ثلاثة من الوزراء أمام المجلس للدفاع عن أنفسهم من الاتهامات الموجهة إليهم، فما كان من السلطان عبد الحميد إلا أن عطل المجس وأمر بعودة النواب إلى بلادهم، وقام بنفي وإبعاد البارزين منهم[١].

وبذلك بلغت مدة انعقاد المجلس خلال دورته الأولى والثانية عشرة شهور وخمسة وعشرين يوماً ولم يدع هذا المجلس للاجتماع ثانية لمدة ثلاثين عاماً، لم تفتح خلالها قاعة المجلس ولا مرة واحدة[٢].

ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول الأوروبية قد ساهمت بطريق غير مباشر في تعطيل البرلمان. ففي ٢٤ إبريل عام ١٨٧٧م (١٢٩٥هـ) أعلنت روسيا الحرب على تركيا، ودخلت القوات الروسية في هذا اليوم نفسه حدود تركيا الأوروبية الآسيوية، وتوالت الهزائم بالقوات العثمانية حتى انتهت الحرب بتوقيع معاهدة سان استفانو في مارس ١٨٧٨م (١٢٩٦هـ). وقبل التوقيع على هذه المعاهدة، قام السلطان بتعطيل مجلس المبعوثان وايقاف الحياة الدستورية[٣]

وهكذا مهد السلطان عبد الحميد الطريق لكي يحكم البلاد حكماً

---

(١) Lewis, W. op. Cit., PP.164 - 165.

(٢) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٣) Miller, W. op. Cit., PP.373 - 377.

مطلقاً، فأبعد الكتاب والصحفيين عن العاصمة، وقاوم كافة الاتجاهات المتحررة في ولايات الدولة عن طريق بث عيون له في كل مكان، وعن طريق استغلال فكرة الجامعة الإسلامية، وإيجاد مجتمع ديني يعلو على القوميات عن طريق الاهتمام بالمؤسسات الدينية والعلمية وبذل الأموال الكثيرة لإصلاح الحرمين الشريفين وزخرفة المساجد[1].

وبدأت في التاريخ العثماني حقبة هامة هي فترة حكم السلطان عبد المجيد الذي اتهمه الغرب بالحاكم المستبد، والواقع أن الذي دفعه إلى ذلك هو رفض التنظيمات والعودة إلى نظام الحكم وفق التعاليم الإسلامية لمنع التدخل الأوروبي في شؤون الدولة والذي سبب كل الأزمات للدولة. وحقيقة أن السلطان عبد الحميد وافق على الدستور مضطراً لمواجهة الدبلوماسية الأوروبية، ثم ما لبث أن أوقف الحياة النيابية ليطبق الشريعة الإسلامية. ولما شعر بالتآمر عليه، أخذ يتعقب الشباب الأحرار ودعاة الدستور، ومنهم مدحت باشا ونامق كمال وغيرهم وشرّدهم[2].

(١) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ١٠٠ ــ ١٠٢.

(٢) Ramsaur, E.E., op. Cit., PP.24 - 25.